سياسات التنمية الحضرية

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم الجغرافية

أ.د. رياض عبدالله احمد

مادة جغرافية الخدمات – المرحلة الرابعة

مقدمة

أول خطوة في عملية تخطيط الإقليم او المدينة هي تحديد سياسات مرشدة ومسيرة للمخطط، وأنَّ هذه السياسات تأتي نتيجة لأمرين أما وجود نقص أو مشاكل في المنطقة ، أو كمحاولة للإبقاء على الواقع الجيد للمنطقة وتطويره نحو الأفضل ، أو كل من السببين .

وبسبب تفاقم مشاكل الهوامش بمختلف المدن ، سواء على المستوى المحلي او العالمي ، دفعت بالعديد من الدول إلى تبني استراتيجية جديدة لتدبير الشأن المحلي للمدن تمثلت ب "سياسة المدينة" .

وتعد " سياسية المدينة " في الولايات المتحدة الأمريكية هي سياسة نابعة من طبيعة المشاكل التي كانت تعرفها الأحياء الهامشية التي كانت مجالاً لتجميع المهاجرين من مختلف أنحاء العالم علماً أنَّ هذه المجالات السكنية بهذه المدن كانت تعاني من التهميش وانتشرت بها مظاهر البطالة والتسول والجريمة .

فسياسة المدينة هي تدخل إرادي للسلطات العمومية لتحسين الحياة بالمناطق الحضرية و الهامشية والحد من الفوارق وتوفير الامن والاهتمام بالتنمية الاجتماعية والثقافية للأحياء المستهدفة . [1]

وشهدت الدول النامية موجات تحضر سريعة ادت إلى أرتفاع نسبة التحضر ،حيث يُعد التحضر الناجم عن الهجرة من الريف إلى المدينة تحضر غير طبيعي لعدم وجود تنمية اقتصادية كافية تدفع لمثل هذا التحضر، حيث أنَّ هذا التحضر سيعيق خطط التنمية الاقتصادية كون الطلب سيزداد على البنى الارتكازية مما يؤدي إلى اخلال بين السكان والتخصيصات

[1] عبد اللطيف معزوز ،سياسات المدينة الواقع وافق التفعيل ، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفروا ، ط١ ،ص ٦٠

الاستثمارية المعدة مسبقاً، وعلية يجب على الحكومة التدخل من خلال وضع سياسات لُتعيد توزيع السكان والأنشطة وتوسع المدينة لاستيعاب الزيادة السكانية .

وتُقسم السياسات الحكومية التي تنتهجها الدولة لتحقيق التوازن بين السكان والموارد على نوعين النوع الاول يركز على التنمية الاقتصادية الوطنية دون الأخذ بعين الاعتبار توزيع الانشطة والسكان، أما النوع الثاني من السياسات يهدف إلى تحقيق توازن بين الأنشطة والسكان،وفيما يلي أنواع هذه السياسات ومدى تطبيقها على منطقة الدراسة بشيء من التفصيل :

١ – سياسة المدن الجديدة (مدن التوابع) .

تُعد هذه السياسة احد الادوات للحد من التركز السكاني الكبير في المدن والمراكز الحضرية ،ومن اهم الحلول التخطيطية التي يمكن اللجوء اليها لتخطيط المراكز الحضرية، ومن أهم السياسات الناجحة في امتصاص الزيادة السكانية الكبيرة للمدينة وايقاف نمو المدينة عندما تصبح مترامية الأطراف ،وقد برزت مبادئ اساسية لهذه السياسة اعتمدت أساساً على التخطيط الحضري الذي يتوافق مع بنية المركز الحضري وتتسم بالاستدامة، وسميت(بمبادئ الحضرية الذكية الجديدة) وتتضمن:

1-الاستدامة البيئية 2-الحفاظ التراثي 3-كفاءة البنية التحتية 4- تصميم المكان
5-التنمية باتجاه النقل 6-التكامل الاقليمي 7- التكامل المؤسساتي 8- المقياس الانساني
(٢)

تمثل هذه السياسة إحدى الأدوات لتطبيق نظرية (النوى المتعددة) عن طريق خلق توابع للمدينة على شكل مدن جديدة مستقلة عن المدينة الأصلية شكل (10–1)وترتبط معها بطرق شريانية .

شكل (10-1) سياسة مدن التوابع

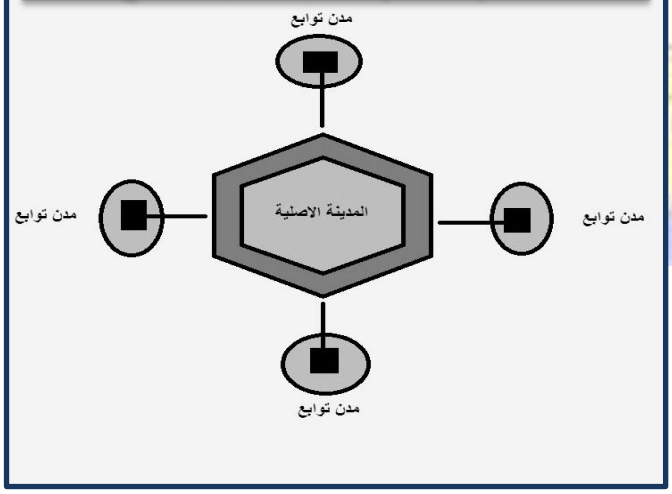

(٢) مها جميل الملائكة ، (مصدر سابق)،ص٧١–٧٢

2- سياسات تطوير حافة المدينة والاحزمة الخضراء المحاذية للمخطط الاساس للمدينة.

تُعد هذه السياسة مكملة لسياسة المدن الجديدة وذلك عندما يصعب على الدولة إنشاء مدن جديدة وعدم إمكاناتها المادية لذلك، تلجأ إلى سياسة تطوير حافة المدينة المترامية لاستيعاب الزيادة السكانية المستمرة، حيث تُعد حافة المدينة نطاق متنقل ومتغير ومكان لزحف حدود المدينة العمرانية ويهدف تخطيط حافة المدينة الى مجابهة النمو الحضري المستمر من داخل المدينة وإقامة حدود أو حافات لاستعمالات متنوعة تكون بكثافة واطئة ومكملة لوظيفة المدن الكبرى ولاسيما العواصم وعادة ما تكون حافة المدينة عبارة عن حزام اخضر يحيط بالمدن الكبرى يمنع توسعها أو توسع المدن المحيطة وبذلك يمنع الاندماج والتوسع الشريطي غير المنتظم للمدينة .

3- سياسة المستقرات المنتشرة :-

ويقصد بها تنمية وتطوير عدد من المستقرات والمدن الصغيرة وخاصةً المدن ذات المواقع الزراعية او السياحية المهمة (كمدينة أبو غريب القريبة من بغداد مثلا) وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الفعاليات الاقتصادية بالقرب من مصادرها الأولية كالأراضي الزراعية والمواقع الأثرية، ويركز هذا الأسلوب كثيراً على مفهوم المكان أكثر من الفعاليات الاقتصادية[٣]

ويمكن تطبيق هذه السياسة على مناطق عديدة .

٤- سياسة المحاور الحضرية

[٣] عبد الحسين كاظم زوري، مصدر سابق ، ص ٢٢

يكُمن مضمون هذه السياسة في نمو المدينة عبر محاور رئيسية كأن تكون طرق نقل او انهار ومن المعروف أنَّ القطر العراقي نموذج لانتشار المستقرات البشرية على امتداد نهري دجلة والفرات ، وإنَّ اعتماد هذا الاسلوب في العراق هو الأقل كلفة من بين الأساليب الأخرى فالاعتماد على البنية التحتية سيرفع من عوائد الاستثمارات السابقة ، وإنَّ التركيز على محاور النقل سيترتب علية إهمال لمناطق اخرى في القطر تمتلك امكانيات تنموية جيدة ولذلك يمكن إجراء تغيرات في توجهات هذه المحاور من خلال استحداث شبكة نقل رئيسية تربط هذه المحاور وتوجد نوع من التفاعل الوظيفي بين المستقرات البشرية ولهذا يجب ان تكون اتجاهات التنمية قائمة على التطوير على امتداد محاور النقل الرئيسية التي تتفرع من المستقرات القائمة وهذا يسهل من العلاقات التكاملية بين الريف والمدينة وأنَّ عملية التحضر في محاور ترتبط بشكل كبير باقتصاديات المناطق الريفية التي تمر هذه المحاور من خلالها ، فيمكن على سبيل المثال تخصيص الحافات التي تقع بين الممرات لزيادة الانتاج للأسواق الحضرية المجاورة [٤] وأنَّ اتباع سياسة تنمية المحاور المتعددة تقلل التباين في أسعار الارض الحضرية بسبب تنمية المنطقة ضمن محاور عدة ، وتعد هذه السياسة أحدى الأدوات لتطبيق (النظرية الحدائقية)، من خلال إحاطة المدينة المركزية بمدن صغرى ترتبط بالمدينة المركزية من خلال مجموعة من محاور الحركة.

٥- سياسة التوسع الحضري ضمن المخطط الاساسي للمدينة أي(توسع داخل حدود التصميم الاساسي) .

إذا ما تم اعتماد هذه السياسة في اي منطقة فسيتم اعتماد سياسات ثانوية لها ، وهي كالآتي:

١-اعتماد سياسة الإملاء الحضري وذلك باستغلال المساحات التي لم تشملها التنمية داخل المدينة والاراضي الزراعية الغير خصبة والسعي لتنمية متراصة وإنشاء أبنية متعددة الطوابق ودور صغيرة للأسر المنفردة ويمكن تطبيق هذه السياسة بعدة طرق وهي: (طريقة المليء-طريقة القفز - طريقة الزحف).

[٤] حسين أحمد سعد الشديدي، مصدر سابق ، ص٥٣

2-اعتماد سياسة تكثيف الاشغال الاستعمالي أي " زيادة معدل الاشغال" لاستعمالات الأرض الحضرية

وخاصة الاستعمال السكني الذي باستطاعتنا جعله متعدد الطوابق أو المزواجة في الاستعمالات كالاستعمال الخدمي والترفيهي مع المناطق الخضراء.

٣-سياسة نقل بعض الاستعمالات خارج المدينة، وهي تلك الاستعمالات التي صارت تُزاحم الوظائف الأساسية للمدينة أو التي لا تتلأم وطبيعة الارتقاء الحضري أو أصبحت ملوثاً للبيئة [٥].

وتتمثل هذه السياسة بتنمية ذاتية للمنطقة اعتماد على مقوماتها التنموية وموقعها الاستراتيجي في سد الاحتياجات المستقبلية للزيادة السكانية .

[٥]علي عبد السميع حميد عياش الحديثي، (مصدر سابق) ص ٥٨،٥٩،٦٠